

على الخلاف

سهيل بوجي سوبر وزير



سمّاه الرئيس سعد الحريري وزيراً في تشكيلته الأولى (هيثم الموسوي - أرييف)

قلّة من الرأي العام سمعت باسم سهيل بوجي، أما السياسيون، وخصوصاً الوزراء في السنوات العشر الماضية، فيعرفون الاسم وصاحبه جيداً. معظمهم يهابونه ويرون أنه يكاد يكون الحاكم الفعلي في الجمهورية اللبنانية اليوم. يأتي رئيس حكومة ويغادر آخر، وبوجي ثابت في موقعه

غسان سعود

دخان سيجاره يملأ فضاء السرايا الحكومية. رائحة السيجار لا تفارق أنفاس سهيل بوجي (مواليد بيروت 1947) صاحب الدكتوراه في القانون العام من جامعة باريس، الذي تدرج في عدة مواقع رسمية (عضو في لجنة المعادلات للتعليم العالي، مستشار قانوني لرئاسة مجلس الوزراء، أستاذ جامعي، قاضي في مجلس شورى الدولة) قبل أن يسميه الرئيس رفيق الحريري مديراً عاماً للمديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء (المرسوم الرقم 4340/11/11/2000).

في تلك المرحلة، كان بوجي لا يتدخل في حوارات الوزراء إلا بناءً على طلب الرئيس الحريري، علماً بأن وجود الأمين العام السابق لرئاسة الجمهورية سالم بو ضاهر الذي يضاها بوجي في الخبرة القانونية لم يسمح لبوجي بأداء دور يتجاوز حجم موقعه. لكن مع وصول الرئيس فؤاد السنيورة إلى السرايا بدأ القاضي البيروتى بالموازنة بين خبرته القانونية لإسراع ما يريده السنيورة، وخبرته الكشفية (هو رئيس جمعية رواد الكشاف المسلم) لينظم أكثر أعمال المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء ويضبط مئتي موظف (142 ملاك، 7 متعاقدين و51 ملاك مركز المعلوماتية) لينجح في مهماته على أكمل وجه.

يفعل كل شيء

سرعان ما استفاد بوجي من معرفته وانضباط فريق عمله وانشغال السنيورة بالسجلات السياسية ليغدو عملياً الحاكم الفعلي في السرايا. ونجح في ملء وظائفه كلها، فهو بحسب القانون المسؤول عن:

- درس القضايا المعروضة على مجلس الوزراء والمجالس التي تتبع لرئاسة الحكومة واللجان الوزارية الدائمة والمؤقتة التي يرأسها رئيس مجلس الوزراء.

- إعداد جدول أعمال مجلس الوزراء (فوجي الوزير السابق الآن طابوريان برد من بوجي، لا يحترم أبداً أصول التخاطب بين الموظف والوزير، على كتاب كان قد أرسله طابوريان إلى السنيورة يطلب فيه إدراج بند يتعلق بوزارته على جدول

أعمال مجلس الوزراء.

- تنظيم محاضر بمقرات مجلس الوزراء.

- إعداد الكتب اللازمة لمتابعة الملفات التي ترسلها الإدارات العامة.

- إقامة العلاقات الإدارية بين الحكومة ومجلس النواب وإحالة الأسئلة الخطية والاستجابات على الإدارات المختصة ودرس أجوبتها (علماً بأن الكثير من الأسئلة بقيت في عهد السنيورة - بوجي دون أجوبة).

- الإشراف على تنظيم مقابلات رئيس مجلس الوزراء وترتيب استقبال رؤساء

البعثات الدبلوماسية. وإعداد الرسائل والبرقيات التي توجه إلى رؤساء الدول العربية والأجنبية مباشرة أو بواسطة

وزارة الخارجية والمغتربين.

- الاهتمام بشؤون الصحافة والنشر والإعلام العائدة إلى رئيس مجلس

الوزراء.

- دراسة النصوص من الناحيتين القانونية والإدارية.

وفوق هذه اللائحة التي تبدو كأنها لا تنتهي وتحتاج إلى وقت وجهد لعرضها ليس إلا، يجد القاضي بوجي وقتاً للعمل إضافي، فهو عضو مجلس إدارة صندوق تعاضد القضاة، ورئيس اللجنة الخاصة بالمدارس المجانية في وزارة التربية والتعليم العالي ومفوض الحكومة لدى كل من المجلس الوطني للبحوث العلمية

و صندوق تعاضد القضاة الشرعيين.

وجود غير قانوني!

أمام تعاضد نفوذ بوجي أيام السنيورة، أثار المعارضة ممثلة بالنائب ميشال عون مسألة عدم قانونية شغل بوجي منصبه. فأشار الجنرال إلى أن نص المادة 16 من قانون مجلس الشورى لا يجيز لأي قاض من المجلس أن ينتدب لوظيفة خارج المجلس لأكثر من 6 سنوات، مؤكداً أن بوجي تجاوز هذه المدة خلافاً للقانون. فردت رئاسة مجلس الوزراء (في 10 أيلول 2008) معتبرة أن انتداب بوجي جرى بالاستناد إلى المادة الثامنة من الأحكام الخاصة المتعلقة بأصول التعيين في رئاسة مجلس الوزراء.

الإجابة لم تقنع الجنرال، الذي عاد في 16 شباط 2009 ليلفت إلى أن المادة الثامنة التي تحدثت عنها رئاسة الحكومة لا تنطبق على قضاة مجلس الشورى، بل على الموظفين والمساحين والمهندسين. وأكد عون، بناءً على مطالعة قانونية للقاضي سليم جريصاتي، أنه «بعد انتهاء الولاية الشرعية التي فصل على أساسها بوجي (6 سنوات) يمكن الطعن في أي قرار اتخذ أو أي مرسوم نفذ في حضوره». تابع عون يومها: يجب إيقاف هذا التجاوز الفاضح والمعيب للقانون.

الرئيس الفعلي للحكومة

حين قدّم الرئيس سعد الحريري تشكيلته الحكومية الأولى إلى رئيس الجمهورية في السابع من أيلول، كان سهيل بوجي واحداً من الوزراء الساردين أسماءهم (وزيراً للعدل). كان الحريري مقتنع بعدم قانونية استمرار بوجي في منصبه من جهة، وصعوبة استغناؤه عن خدماته في مجلس الوزراء من جهة أخرى. لكن تشكيلته الحريري رفضت، وصعد بوجي في 9 تشرين الثاني مع الحريري إلى قصر بعدا ليعلن أسماء تشكيلته الحكومية لم يرد اسمه ضمنها.

الغريب هنا أن المعارضة سابقاً لم تعترض على استمرار شغل بوجي لمنصبه خلافاً للقانون. وبحسب مصادر مطلعة، فإن التسوية قضت ببقاء بوجي في منصبه خلافاً للقانون مقابل موافقة الحريري على اقتراحين تقدم بهما وزراء التيار

الوطني الحر في الجلسة الثانية لمجلس الوزراء، يهدفان إلى تحجيم بوجي قليلاً، وهما:

1- توزيع جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء على الوزراء قبل أسبوع من موعد الجلسة، علماً بأن المادة الرابعة من مرسوم تنظيم أعمال مجلس الوزراء (المرسوم الرقم 2552 الصادر بتاريخ 1/8/1992) تنص على «وضع رئيس مجلس الوزراء جدول الأعمال (...) وإرسال نسخ عنه إلى الوزراء قبل أسبوع على الأقل من موعد الجلسة بالنسبة إلى مشاريع القوانين والمراسيم التنظيمية، وقبل يومين على الأقل بالنسبة إلى المواضيع الأخرى.

2- تضمين جدول الأعمال الموزع على الوزراء نسخة مكتوبة عن المقررات التي صدق عليها مجلس الوزراء في جلسته السابقة كي يضمن الوزراء عدم وجود «أخطاء» في صياغة هذه المقررات، علماً بأن المادة 17 من المرسوم المذكور تؤكد أن «على الأمين العام تلاوة المقررات التي اتخذها المجلس للتصديق عليها قبل إعلان الرئيس رفع الجلسة».

وقد أبدى بوجي، الذي يجلس غالباً على كرسي خلفي قريب من رئيس الحكومة، مرونة مع هذه الاقتراحات، ورغب بها، فيما يقول أحد وزراء المعارضة السابقة إنه لا أحد في الوقت الحالي يريد معركة مع الحريري الذي تبدو واضحة حاجته إلى بوجي إلى يمينه. يسأل الوزير أكثر عن دور بوجي في الجلسات الوزاريين الماضيتين، فيكتفي بالتأكيد أنه أساسي، وهو «سوبر وزير».

بوجي لم يبدأ بعد بتدخين السيجار خلال اجتماع مجلس الوزراء الجديد، لكنه يحافظ على وتيرة التدخين نفسها في أروقة السرايا. عيناه تطاردان الموظفين هناك وتؤننان المقصرين، وتلاحقان الصحافيين بقلق دائم.

في لقاءاته الخاصة، يردّد بوجي باعتزاز أنه إداري من الطراز الرفيع، ويكاد لا يضاويه أحد في معرفة خبايا الإدارة اللبنانية. هو جازم وحساس تجاه التقصير، لا مع الموظفين وحسب، بل مع كل قوى 14 آذار تقريباً، وحتى مع المفتي محمد رشيد قباني حين تدعو الحاجة (وجه في جلسة خاصة انتقادات قاسية إلى المفتي على خلفية ملف دار الإفتاء وسلوك نجل المفتي).

معظم وزراء تيار المستقبل هرعوا فور تسميتهم وزراء إلى منزل بوجي لينساقوا معه خطواتهم المقبلة. الحريري يستبق الجلسة باجتماعين طويلين معه يتفقان خلالها على تبادل الأدوار وتتسابق

المواقف، مع إبداء بوجي الاستعداد الدائم للتدخل حين تستدعي الحاجة أو حين يشعر الحريري بالحرج أو بأن الكرة تخرج من ملعب خصومه صوب ملعبه.

في جلسات مجلس الوزراء عيون الوزراء الجدد المستقبلين تنتظر إحياءاته لنوافق أو تعارض، وغالباً ما ينتظر هؤلاء أن يطلب الحريري منه شرح «وجهة النظر القانونية». هو غالباً ما يكون دقيقاً جداً في اختيار كلماته، منظم، يستعرض خبراته في المهام الإدارية، فأرضاً هيئته على الوزراء. حتى مستشار الرئيس الحريري، هاني حمود، يفترض أن يكون تحت سلطته التي تشمل «الاهتمام بشؤون الصحافة والنشر والإعلام العائدة إلى رئيس مجلس الوزراء»، ووزارة المال، ربا الحسن، كشفت عن دوره الكبير اليوم حين قالت إنها وقعت على تمديد اتفاقية القرض بين لبنان وفرنسا من دون إحالتها على المجلس النيابي، خلافاً للدستور، لأن بوجي قوض إليها التوقيع بعد موافقة «شفهية» من رئيسي الجمهورية والحكومة.

بوجي في السرايا ملك بمباركة المعارضة والمؤالاة. يودع رئيس حكومة ليستقبل آخر، غير مبال «لو دامت لغيرك لما اتصلت إليك». يتجاهل الإعلام، يحضر كل الاجتماعات المهمة، سواء أكانت أمنية أم اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية، ويصدر لمرتين في السنة مذكرة تؤكد تحكّمه في توقيت الحياة بالنسبة إلى اللبنانيين.



استفاد من انشغال السنيورة بالسجلات السياسية ليغدو الحاكم الفعلي في السرايا

لا احد في الوقت الحالي يريد معركة مع الحريري الذي تبدو واضحة حاجته إلى بوجي